

معايير نجاح القمة العربية بالرياض

ستعقد القمة التاسعة عشرة للجامعة العربية بالرياض، بعد إشاعة عن التأخير والاعتذار، وسيقبلها لقاءات وتحركات سعودية دبلوماسية رائدة، لغتت اتجاه العالم وشدت نظره، مثل اتفاق مكة المكرمة للفلسطينيين، والدور السعودي لتبينة الأزمة الطائفية في العراق، وتزج فتقيل الملف النووي الإيراني، واتفاق الطوائف المتناحرة في لبنان، وقد تم تأسيس الجامعة العربية سنة 1945 من طرف سبع دول عربية (سوريا والأردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن)، وانضمت إليها فيما بعد 15 دولة عربية أخرى. وحسب ميثاقها، فإن جامعة الدول العربية أنشئت بغرض توثيق الصلات بين الدول العربية وتنسيق الخطط السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، وتطوير التعاون العربي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودعم التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية، وتعقد اجتماعاتها سنوياً، وكون المملكة هي إحدى سبع دول ساهمت في تأسيسها، وبناء فكرتها الأول، فإن ذلك يعني المزيد من المسؤولية على المملكة، لتكون هذه القمة ناجحة.

أول معايير النجاح في قمة الرياض، حضور كل الرؤساء والزعماء العرب، لأنّ القمم الأخيرة كان الغياب هو الأبرز فيها، وخصوصاً قمة الخرطوم العام الماضي، كانت هي الأسوأ فقد تغيب عنها نصف الزعماء، ولأنّ الغياب يعني أن في النفوس شيئاً غير معلن، فإنّ الحضور بالمقابل، يعني التضامن والصلح والسلام والتوافق، ويعني الرغبة في التقارب، والحوار، واختلاف الرأي لا يعني عدم وجود خلافات، فتنوع الرأي والمشورة ظاهرة صحية، ولكن يعني فوق كل ذلك، إمكانية تقليص أي خلاف، إن وجد، وإمكانية الجاوس على طاولته المفاوضات لتقليص فجوة الخلاف.

ويعني أن الخلاف لم يصل بعد إلى حد البعد والقطيعة والعداء، وأنه تحت السيطرة وأنه لن يؤدي إلى أسوأ مما هو عليه، لذلك بدلت الدبلوماسية السعودية جهوداً مضنية للتأكد من الجميع أو معظمهم سوف يحضرون للقمة، لذلك جاء شعار القمة "التضامن العربي والتحديات المعاصرة".

فإنّ معايير النجاح في القمة، إمكانية التوصل إلى خارطة طريق بشأن مبادرة السلام التي طرحها الملك عبد الله بن عبد العزيز،

وتنص مبادرة السلام التي عرضتها المملكة العربية السعودية وتبنتها الدول العربية خلال قمة بيروت عام 2002 على إمكانية فتح العلاقات مع إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الأراضي العربية التي تحتلها منذ 1967 وإقامة دولة فلسطينية وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وتبني إسرائيل منذ أسابيع افتتاحاً متزايداً على هذه المبادرة مطالبة في الوقت نفسه بتعديل البنود المتعلقة بعودة لاجئي 1948 ومع ذلك قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الخميس 22/3/2007 "إن مبادرة السلام العربية المقدمة من السعودية تشكل قاعدة مناسبة) لمفاوضات مستقبلية مع دول عربية" وقال أولمرت "المبادرة السعودية منيرة للاهتمام وتتضمن عدة عناصر يمكنني قبولها"، وأضاف "من المؤكد أننا يمكن أن

يبقى من المحتمل أن تتوسع أجندة القمة لتتأخر
مشاريع الإصلاح لتعديل ميثاق الجامعة العربية
وإنشاء برلمان عربي وإنشاء هيئة متابعة لتنفيذ
قرارات القمة وأخيراً مشروع كفاءات التصويت
داخل الجامعة.

تشكل قاعدة مناسبة لمفاوضات مقبلة بيننا وبين العناصر العربية المعتدلة، ويعتبر ذلك مؤشراً إلى إمكانية خروج قمة الرياض برؤية موحدة للتفاوض مع إسرائيل على هذا الأساس، في ظل التوصل إلى حكومة فلسطينية موحدة برئاسة إسماعيل هنية.

أما فيما يخص بقية المواضيع المرجحة على القمة، فالجميع يتوقع أن يكون للمملكة تأثير إيجابي في خروج قرارات مهمة ومؤثرة وقابلة للتطبيق في أهم القضايا الشاكلة على الساحة، فقد أكد سولانا، أمين الاتحاد الأوروبي، أن المملكة العربية السعودية لها دور رئيسي وهام في المنطقة وذلك في ظل ما تقوم به من مبادرات ومقترحات وإجراءات وأفعال إيجابية لحل المشاكل القائمة والتي

مازن عبدالرزاق يليله *

تعاني منها شعوب هذه المنطقة الاستراتيجية إلى جانب مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وصولاً إلى اتفاق مكة المكرمة لتكوين حكومة للفلسطينيين إضافة إلى الاجتماع مع الإيرانيين للتحديث بجديفة في موضوع البرنامج النووي، كما أكد سولانا دور المملكة الهام في المنطقة ممتدحا حكمتها في التعامل مع المشاكل شفيرا إلى أنهم في الاتحاد الأوروبي يرغبون في العمل على حل القضية الفلسطينية ودفعيا للأمام باعتبارها قضية السلام في الشرق الأوسط وعلى إثرها ستتحسن القضايا الأخرى وستحل تبعاً لذلك.

بعد ذلك، من المقرر أن تدرس القمة المواضيع الاقتصادية المتعلقة، مثل الاقتراحات المتعلقة بالمنطقة العربية الحرة والسوق العربية المشتركة والغاء الجمارك فيما بين الدول العربية، وهي مواضيع طويلة مضي عليها أكثر من نصف قرن ولم تنفذ، وتجربة المملكة الرائدة في مجلس التعاون الذي توصل مؤخراً إلى اتفاق بشأن الاتحاد الجركي، وتطبيق تعرفة موحدة مع عام 2007، تجربة ثرية يمكن للجامعة العربية أن تستفيد منها، لتحويل طموحات السوق العربية إلى واقع عملي، يطبق تدريجياً.

بقي من المحتمل أن تتوسع أجدنة القمة لمتتابع مشاريع الإصلاح التي ناقشتها قمة الجزائر عام 2005، لتعديل ميثاق الجامعة العربية وإنشاء برلمان عربي وإنشاء هيئة متابعة لتنفيذ قرارات القمة وأخيراً مشروع كيفيات التصويت داخل الجامعة الذي يلغي نظام التصويت بالإجماع ويستبدل بنظام الثلثين في المسائل الأساسية والأغلبية البسيطة في بقية المسائل على غرار ما هو معمول به في المنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة خصوصاً أن الاتحاد العربي تم إنشاؤه، العام الماضي، بصورة انتقالية لمدة خمس سنوات، وسوف ترحب الساحة العربية بأي قرار تسعى له قمة الرياض، لتحسين صورة الجامعة العربية لدى الشعوب العربية، والتزام كافة الأعضاء بميثاقها الأساسي الذي يمنع الاعتداء الثنائي ويحث على التكامل بين الدول الأعضاء، بحيث تجدد المملكة مصداقيتها وحكمتها الدبلوماسية عربياً ودولياً.

* كاتب سعودي